التعليم العالي والبحث وزارة العلمي
جامـــعة القادسية
كلية الادارة والاقتصاد
قســم العلوم المالية والمصرفية
الـــدراسة المسائـــية

دور ومساهمة شركات الاستثمار في دعم سوق العراق للأوراق المالية

بحث تقدم به الطالب

حسين عزيز كريم العبودي

الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية

كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في قسم العلوم المالية والمصرفية

بأشراف الاستاذ الدكتور

عقيل شاكر الشرع

٢٠١٨م ١٤٣٩ هـ

الاهداء

الى وطني الحبيب

الى

كل من ضحى من اجل امن وامان هذا البلد

الى

كل من ساعدنا في العلم والمعرفة

الى

والدي الحبيب والدتي الحبيبة

الى

اساتذة كلية الادارة والاقتصاد كافه وبالخصوص

الاساتذة المشرفة

لما بذلته من جهد في توجيهي لهم مني الشكر والتقدير

اوجه لعم تحياتي وجهدي المتواضع لكم مني التحية ....**الباحث**

الشكر والتقدير

اقدم شكري وتقديري الى كل من ساهم في انتاج هذا الجهد المتواضع

واخص بالشكر الاستاذ الدكتور

(عقيل شاكر الشرع)

والى اساتذة كلية الادارة والاقتصاد كافة والى اصدقائي الطلبة والى شعب العراق الحبيب.

المقدمة:

تعتبر شركات الاستثمار شركات مهمة في وقتنا الحاضر بما تمتلكه من دور مهم في تقديم القروض للافراد ومنظمات الاعمال وقد برز هذا الدور في فترة قروض السيارات اثناء فترة التسويق الواسع للسيارات في عام ١٩٠٠م ، وان شركات الاستثمار تعتبر ثاني اكبر مؤسسات ائتمان الاعمال في فترة التسعينات بعد المؤسسات المصرفية وشركات التمويل التجاري الضخمة .فهي تقدم انواع مختلفة من القروض لمالكي الاعمال الصغيرة ، وشركات الاستثمار ثلاث انواع: شركات تمويل الافراد وشركات التمويل التجاري وشركات تمويل المبيعات كما انها تقدم انواع مختلفة من الائتمان مثل: الاستئجار ، قروض تمنح لتجار الجملة والتجزئة، وقروض شراء سيارات وقروض شراء المنقولات ورهونات عقارية والقروض الشخصية،

يبلغ عدد شركات الاستثمار في العراق ٩ شركات التي لها دور دعم سوق العراق للأوراق المالية ، من خلال التعامل المنظم بين الشركات التي تنوي ان تدرج نفسها في قائمة السوق والذي يرغب بزيادة رؤوس اموال هذه الشركات وسواء كانت شركات محلية او ايضا شركات اجنبية عن طريق التعامل بالسندات وتصفية وتسوية هذه المعاملات من خلال المشاركة تحت اطر وانظمة وقوانين معينة .

منهجية البحث

اولا- مشكلة البحث

تناول البحث تساؤل يعبر عن مشكلة ،هو: هل هناك دور لشكات الاستثمار في دعم سوق العراق للأوراق المالية.

ثانيا- اهداف البحث

يهدف البحث الى مجموعة من الاهداف تتمثل في :

١- دراسة مفهوم شركات الاستثمار المالي .

٢- بيان اهداف شركات الاستثمار المالي .

٢- دراسة سوق العراق للأوراق المالية .

٤- بيان دور شركات الاستثمار في دعم سوق العراق للأوراق المالية

ثالثا - اهمية البحث

تمثلت اهمية البحث في بيان دور الشركات المالية في دعم السوق المالي من خلال

دراسة شركات الاستثمار المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية وبيان دورها في دعم سوق العراق للأوراق المالية .

رابعا ـ فرضية البحث

تتمثل فرضية البحث في ان دور شركات الاستثمار ما زال ضعيفا في دعم سوق العراق للأوراق المالية من خلال تحليل نشاطات الشركات في السوق المالي .

خامسا ـ هيكلية البحث

تناول البحث ثلاثة مباحث ، جاء المبحث الاول بعنوان شركات الاستثمار المالي (المفهوم النظري) ، فيما تناول المبحث الثاني سوق العراق للأوراق المالية واهدافه واهم انجازاته ، وتناول المبحث الثالث مساهمة شركات الاستثمار في دعم سوق العراق للأوراق المالية .

المبحث الاول
شركات الاستثمار المالي

اولا ـ نشأت شركات الاستثمار المالي

ان اقدم الامثلة على تاريخ نشأت شركات الاستثمار تعود الى بداية عام ١٨٨٠م عندما قدمت محلات التجزئة اتفاقية تسوية الائتمان للزبائن ومع اتفاقية تسوية الائتمان يتم اخذ القرض الذي يطلبه المقترض لعمل سلسلة الدفعات المتساوية خلال فترة ثابتة من الزمن وقبل هذا النوع من التسويات كانت ترجع القروض بشكل دفعة واحدة عن طريق نوع يسمى المنطاد الا انها ظهرت بشكلها مع بداية التسويق الواسع لشركات السيارات حيث ان في عام ١٩٠٠م لم تكن الشركات تقدم قروض السيارات لانها كانت تعتبر قروض سلع استهلاكية وليست موجودات استهلاكية ، كما ان ارتفاع اسعار السيارات كان امام الافراد الراغبين بشراء السيارات مما دفع ذلك شركات السيارات من فتح فروع جديدة لها ليتسنى لشركات التمويل من تقديم قروض التسوية للسيارات ، وبعد ذلك ؛ تبنى التجار فكرة اعطاء قروض تمويل المستهلكين الراغبين بشراء سلع وساهم ذلك في تعزيز الارباح لشركات السيارات ، ومن المتتبع لشركات الاستثمار يلاحظ انها نحو كبير خلال فترة التسعينات حتى اصبحت في نهاية هذه المرحلة ثاني اكبر مصادر الائتمان بعد المؤسسات المصرفية وشركات التمويل التجاري الضخمة لكونها تقدم خيارات قروض متنوعة لمالكي الاعمال الصغيرة . (علاء طالب ،٢٠١٣، ١٣٣).

ثانيا ـ تعاريف شركات الاستثمار المالي

شركات الاستثمار المالي :هي مؤسسات مالية تقدم التمويل للافراد ولمنظمات الاعمال لشراء السلع الاستهلاكية والخدمات ويتم تحصيل القروض على شكل اقساط شهرية لمدة لا تزيد على سنة واحدة .

(http: //islamfin. Go-forum. Net/12541topic,see at 25)

وعرفها مجلس الاحتياطي الفيدرالي : بأنها شركات تتكون موجوداتها بصورة اساسية من القروض الممنوحة للافراد ومنظمات الاعمال . (علاء طالب ،٢٠١٣:١٣٣)

ثالثا ـ انواع شركات الاستثمار المالي:

١ـ شركات تمويل الافراد : هذا النوع من شركات التمويل يعتبر مؤسسة مالية متخصصة في منح القروض الصغير للافراد والاسر بغرض تمويل مشترياتهم من السلع المعمرة مثل السيارات والمنازل المتحركة والقوارب ، والاثاث والاجهزة المنزلية ، ايضا منح الائتمان بغرض تغطية المصروفات الضخمة مثل مصاريف العلاج ، والاصلاحات والترميمات ، والقيام بالرحلات وقضاء العطلات ويتم تحصيل القروض على اقساط شهرية خلال فترة زمنية لا تتجاوز سنة واحدة ، منح هذه القروض يعتمد اساسا على الضمان الشخصي للمقترض ، على ان يقوم هذا الاخير بالتوقيع علي وثيقة الاقتراض وقبول شروط السداد واحيانا يكون مح القروض بضمان الشيء محل الشراء ، وفي هذه الحالة يقوم المقترض بشراء احتياجاته ، ولكن ملكية هذا الشي تكون من حق المقرض (اي شركة الاستثمار) لحين الوفاء باقساط القروض ومن ثم تنتقل المليكة اليه ، ويستخدم هذا النوع بطبيعة الحال عند شراء سيارة او منزل او اي منقولات وجدير بالذكر ان معدلات الافئدة على هذا القرض تكون اعلى من تلك القروض التي تمنحها المؤسسات المالية الاخرى مثل البنوك التجارية لنفس الاغراض ونفس فترة الائتمان . ويرجع ذالك اساسا لارتفاع المخاطرة التي تتعرض لها شركات الاستثمار في جالة عجز او تهرب المقترض من السداد .

٢ ـ شركات استثمار المبيعات : تتشابه شركات تمويل المبيعات وشركات تمويل المستهلك ، في ان كليهما يقدم القروض مباشرة للاسر والافراد . غير ان الدور الاساسي لشركات تمويل المبيعات هو قيام هذه الشركات بتقديم الاموال للمقترض لشراء السلع المعمرة مثل السيارات والمنازل المتحركة من خلال التعامل مع متاجر التجزئة والمعارض المختلفة التي تباع فيها تلك الاصناف . وتقوم هذه المتاجر والمعارض بدورها بتوقيع عقود البيع بالتقسيط لعملائها والتي يتم بمقتضاها سداد المشتريات مضافا اليها العائد على اقسط شهرية . وهذه العقود يتم بيعها لشركات تمويل المبيعات . من الواضح ان هناك صلة وثيقة بين متاجر التجزئة ومنافذ البيع وشركات التمويل من ناحية ، غير ان شركات التمويل تقوم بتزويد هذه المتاجر بنماذج عقود التقسيط وهي التي تحدد مقدما شروط العقود المقبولة لديها ومن ناحية اخرى نجد ان هذه المتاجر والمعارض قد تقتصر في تعاملها على بيع هذه العقود على شركة تمويل واحدة تستثمر لعدة سنوات .

٣ــ شـركات الاسـتثمار التجـاري : ان شـركات التمويـل التجـاري تعتبـر مـن اقـدم انـواع هـذه الشـركات فـي مجـال الاسـتثمار ، واذا تدارسـنا تـاريخ الصـناعة نجـد ان هنـاك علاقـة وثيقـة نشـاط اسـتثمار المبيعـات وانشـطة التمويـل التجـاري واغلـب الشـركات التـي بـدات بتمويـل المبيعـات سـرعان مـا اضـافت خدمـة التمويـل التجـاري الـى انشـطتها والعكـس بـالعكس ان هـذا النـوع مـن شـركات التمويـل يقـوم بمـنح الائتمـان لقطـاع الاعمـال الـذي يحتـاج الـى راس مـال عامـل او راس مـال اسـتثماري طويـل الاجـل او كليهمـا ، ويشـكل المخـزون السـلعي العنصـر الاسـاس المطلـوب تمويلـه ضـمن عناصـر راس المـال العامـل ، فالشـركات الصـناعية تحتـاج لامـوال لتـوفير المـواد الخـام والاوليـة ،بينمـا الشـركات ذات الانشـطة التجاريـة والتـي تبيـع السـلع مباشـرة للمسـتهلك ، فهـي تحتـاج لامـوال لتـوفير البضـائع الجـاهزة لتلبيـة حاجـات المسـتهلك ، ايضـا ولتمويـل السـلع ذات معـدلات الاسـتخدام المتكـرر سـواء كانـت فـي مجـال الصـناعة او التجـارة ، ايضـا تقـوم شـركات التمويـل التجـاري بتـوفير الائتمـان طويـل الاجـل لشـراء المعـدات والالات اي الاصول الثابتة .(http: //islamfin. Go-forum. Net/12541topic,see at 25)

رابعا ـ انواع الائتمان الذي تقدمه شركات الاستثمار المالي:

أ ـ اشكال تمويل الاعمال

١ ـ **الاستئجار** : من اهم التطورات البارزة في تمويل قطاع الاعمال هو اتجاه انشطة شركات التمويل نحو الاستئجار ، فالتوسع والنمو في استخدام التمويل بالاستئجار ما هو الا انعكاس للجهود المبذولة في مجال تمويل الاعمال من خلال شركات التمويل ، وذلك لتمويل تاجير الاصول ، حيث شركة التمويل التجاري بتمويل شراء المعدات والالات التي يحتاجها النشاط الانتاجي للمقترضين بنظام التاجير على ان تضل السيطرة للشركة على هذه الالات وان يكون المستاجر مسؤلا عن اصلاح وصيانة هذه الالات لحين انقاء فترة التاجير .

هذا ويرجع السبب في اتجاه شركات التمويل الى هذا الشكل الى النقص الشديد في الطلب على السلع المعمرة والاستهلاكية مما تترتب عليه زيادة حجم المخزون في مخازن المنتجين ، وما يتبع ذلك من النقص الشديد من تمويل امتلاك هذه الاصول سواء عن طريق الاقتراض او التمويل بالمليكة .

٢ ـ **قروض تمنح لتجارة الجملة والتجزئة** : وقد كانت هذا القروض هي النوع

الغالب الذي تقدمه شركات التمويل لقطاع الاعمال وخاصة خلال وبعد فترة الحرب العالمية الثانية و وبالرغم من ان اهمية هذا النوع بدات تقل في اوائل السبعينات بسبب ظهور الاشكال الجديدة للتمويل ومنها تمويل التاجير الا انها استعادت مكانتها في الثمانينات ، وجدير بالذكر ان طبيعة هذه القروض والتي استخدمت بواسطة شركات التمويل الامريكية ، قد تغيرت بشكل كبير فقد زادت القروض المخصصة لدعم مشتريات مركبات النقل التجارية ، مما جعل شركات التمويل تدخل في منافسة شديدة للحصول على حصة في سوق المال مع الممول الرئيس لتجارة سيارات النقل وهي البنوك التجارية ، وقد ترتب على ذلك ان اصبحت شركات التمويل التجاري تستاثر بنصيب الاسد في هذا المجال ، هـذا الى جانب الى استمرار نشاطها في الانواع الاخرى لتمويل الاعمال مثل الائتمان وضمان الاصول بضمان اوراق القبض .

ب ـ ائتمان المستهلك (الافراد) ، ومن اهم اشكال هذا النوع من الائتمان :

١ـ قروض بغرض شراء سيارات :ان هذا النوع من القروض الاكثر استخداما في قروض المستهلك لما تحققه هذه القروض من مكاسب لشركات التمويل والتي تستخدم لتمويل شراء سيارات الركوب للافراد ، تمثل البنوك التجارية اكبر منافس لشركات التمويل في مجال قروض تمويل شراء السيارات .

٢ ـ قروض لشراء منقولات : كانت لهذه القروض اهمية متزايدة خلال فترة السبعينات نظرا لطبيعة المساكن المتحركة غير ان اهميتها استقرت في اوائل الثمانينات لاختلاف نمط المساكن ، وبعد ان اصبحت ثابتة واكثر يسرا وسعرها مناسب عم ذي قبل ، ايضا نفس الشيء انطبق على طلب القروض لشراء السلع المعمرة الاخرى مثل الاجهزة الكهربائية والاثاث وغيرها ، وفي نفس الوقت اخذت الشركات توجه اهتمامها نحو تخصيص الجزء الاكبر من اموال القروض لتمويل انشطة الاعمال .

٣ ـ رهونات عقارية من الدرجة الثانية : كان الائتمان المقدم من القروض العقارية يمثل نسبة مئوية ضعيفة جدا من قروض شركات التمويل حيث انها لم تتجاوز ٨% وذلك في عام ١٩٨٥ م و غير ان هذه النسبة تضاعفت خلال عقد واحد ، هذا وقد تمثلت معظم هذه الزيادة في الاقراض القائم على رهن بعض الممتلكات على الرهونات العقارية من الدرجة الثانية بينما الرهونات العقارية من الدرجة الاولى لم

تشكل الا نسبة صغيرة جدا ، والسبب في اتجاه معظم الزيادة الى النوع الاول (اي رهونات عقارية من الدرجة الثانية) ترجع لعدة اسباب منها :

- قدرة المقترض في حصوله على قروض موقتة بنسبة اكبر مما تسمح به قوانين الولايات المتحدة .
- الطبيعة الخاصة بالاشكال التقليدية مثل الائتمان الاستهلاكي .
- الطبيعة الخاصة لتلك القروض والتي تتيح تقديم قروض باسعار فائدة اقل من الاسعار السائدة في السوق .
- السماح للمقترض بخصم الفائدة على القروض المؤقتة برهن العقارات من الدخل الخاضع للضريبة في حين ان القروض الاخرى الغير مضمونة برهن لا تتمتع بهذه الميزة .

٤ ـ القروض الشخصية : في حين ان القروض بضمان العقارات تزايدت بسرعة ، نجد على العكس ان قروض شركات التمويل الموجهة للمستهلك في شكل قرض نقدي شخصي قد تناقصت بل وتقلصت بشكل كبير جدا ، ويرجع ذلك الى رغبة شركات التمويل الاستهلاكي في الحصول على ضمانات في شكل رهن بعض الاصول ، ايضا تترتب على منافسة المؤسسات المالية الاخرى خاصتا البنوك التجارية بما تمتلكه من فروع ووحدات عديد من اختراق سوق الاقراض النقدي للمستهلك والاستئثار بمعظم القطاع السوقي في هذا المجال بما توفره نظرا لقلة فروعها من جانب واشتراطها الحصول على ضمانات رهنية ذات قيمة مادية ملموسة من جانب اخر . (حنفي، ١٩٩٩ :٤٢٣).

خامسا ـ اهداف شركات الاستثمار المالي :

١ ـ تقدم القروض لكل من الافراد ومنظمات الاعمال الصغيرة .

٢ ـ السماح للمساهمين الصغار من الدخول للاسواق من خلال بيع الاوراق التجارية واستخدام العائدات لمنح قروض وعملية الوساطة .

٣ ـ تقديم قروض لنفس الزبائن الذين يقترضون من المصارف .

٤ ـ ان شركات تمويل المستهلك غالبا ما تكون مملوكة من قبل مصنع يستخدم الشركة لمنح قروض الى المستهلكين المهتمين بشراء منتوجات هذا المصنع .

٥ـ شركات تمويل الاعمال الصغيرة موجودة لمليء الاحتياجات المالية التي لا تقدمها المصارف مثل التمويل الجبري. (علاء طالب٢٠١٣ :١٧٧).

سادسا ـ خصائص شركات الاستثمار المالي :

١ ـ تختص هذه الشركات بتقديم القروض الصغيرة للاسر والافراد

٢ ـ تزويد المتاجر بنماذج عقود التقسيط حيث ان هناك صلة بين شركات التمويل .

٣ ـ تزويد متاجر التجزئة بنماذج عقود التقسيط التي تصدر شروط العقود المقبولة

٤ ـ اقتراض مقادير كبيرة من الاموال وتقديم قروض صغيرة بخلاف المصارف التجارية التي تجمع الودائع بشكل صغير وتقدم قروض كبيرة وهي بمثابة المشرع حيث تقوم بوضع القروض بحسب مقاسها وحسب حاجة الزبون .

٥ ـ تمويل مبيعات منظمات الاعمال التي تختص بها شركات التمويل التابعة .

٦ ـ تقدم الائتمان بشروط مقبولة ومريحة .

٧ ـ منح الائتمان لقطاع الاعمال الذي يحتاج الى راس مال عامل او راس مال استثماري طويل الاجل او كلاهما .

٨ ـ تمنح شركات الاستثمار قروضا عقارية

٩ ـ تصدر ادوات مديونية قصيرة الاجل كالاوراق التجارية .

١٠ ـ تصدر ادوات مديونية متوسطة الاجل وطويلة الاجل (كالحوالات والسندات) . (حنفي ،١٩٩٩ : ٨١٨) .

المبحث الثاني
سوق العراق للأوراق المالية

نبذة عن سوق العراق :

منذ عام ١٩٩٢ لغاية ٢٠٠٣ كان هناك سوق عرف بسوق بغداد للأوراق المالية تاسس بموجب القانون المرقم (٢٤) لسنة ١٩٩١ . وكان هذا السوق سوقا حكوميا استطاع في حينها ادراج (١٣٣) شركة عـراقية خاصة ومختلطة ، واستطاع ان يستقطب في اخر عام له معدلات تـــداول سنوية تجاوزت سبعة عشر مليــون دولار ونصف بقليل ، اغلق هذا السوق بقرار مـــن مجلس ادارته بتاريخ ١٩\٣\٢٠١٣

سوق العراق للأوراق المالية

اولا ـ تاسيس سوق العراق للأوراق المالية :

بتاريخ ١٨ نيسان٢٠١٤ صدر القانون المؤقت المرقم ٧٤ليؤسس مؤسستين مهمتين في قطاع راس المال ، هما :

١ـ سوق العراق للأوراق المالية . ٢ ـ هيئة الاوراق المالية العراقية .

تاسست السوق في حزيران ٢٠١٤ م وتعمل تحت اشراف هيئة الاوراق المالية العراقية ، وهي هيئة مستقلة تم تاسيسها على غرار الهيئة الامريكية للأوراق المالية والبورصات ، قبل غزو العراق عام ٢٠٠٣ وكان يطلق على السوق الحالية اسم بورصة بغداد والتي تديرها وزارة المالية العراقية ، اما الان فهي هيئة ذاتية التنظيم مثل بورصة نيويورك ، اعتبارا من عام ٢٠٠٥ اصبحت سوق العراق للأوراق المالية هي البورصة الوحيدة بالعراق و عندما افتتحت في عام ٢٠٠٤ ، كانت هناك فقط ١٥ شركة مدرجة في السوق ، اما الان فتم ادراج اكثر من ١٠٠ شركة ، في عام ٢٠٠٥ كان تداول الاسهم في الجلسة الواحدة ما يقارب الخمسة ملايين دولار ، وتشمل الاسهم الكبيرة بورصة بغداد ، شركة بغداد للمشروبات الغازية ، العراقية للسجاد والمفروشات . (البر واري ،١٤٢٦ هـ : ٦٩).

ثانيا ـ مفهوم سوق العراق للأوراق المالية :

سوق اقتصادية ذات استقلال مالي واداري غير مرتبط بجهة ويدار من قبل مجلس مكون من تسعة اعضاء يمثلون مختلف الشرائح الاقتصادية للقطاع الاستثماري

يسمى مجلس المحافظين .

والسوق هو المكان الذي يلتقي فيه المستثمرون ، حيث يتم التعامل بالأوراق المالية بيثعا وشراء ، وهو يشكل احد القنوات التي يناسب فيه المال بين الافراد والمؤسسات والقطاعات المختلفة مما يساعد في تعبئة المدخرات وتنميتها وتعبئتها وتهيئتها للمجالات الاستثمارية المختلفة . (الربيعي ،٢٠٠٩ : ٧) .

ثالثا ـ اهداف سوق العراق للأوراق المالية :

يعدف سوق العراق للوراق المالية لتحقيق الاتي : (الربيعي ،٢٠٠٩ :٧).

١ ـ لتنظيم اعضائعا والمحافظة على المعايير المعترف بها للشركات بطريقة تتناسب مع اهداف المستثمرين وتعزيز ثقة المستثمر في السوق .

٢ ـ تعزيز مصالح المستثمرين من الاسواق الكفوءء ، الموثوق بها التنافسية ، الشفافة والصادقة .

٢ ـ تنظيم وتسهيل التعامل العادل ، الكفء والمنظم في السندات من ضمنها تصفية وتسوية مثل هذه المعاملات .

٤ ـ تنظيم التعامل للاعضاء في الخدمات التي تخص السندات وكذلك المعاملات الاجرائية وتجديد الحقوق والالتزامات للجهات المعنية وكذلك الوسائل لحماية مصالحهم القانونية .

٥ ـ المساعدة في زيادة راس مال الشركات المدرجة او التي تنوي ان تدرج نفسها في قائمة السوق .

٦ ـ المشاركة ، ان كان ذلك مناسبا ، في برامج تعليمية استثمارية لاطلاع المستثمرين الكفوئين على فرص الاستثمار في سوق الاوراق المالية .

٧ ـ جمع وتحليل ونشر احصائيات ومعلومات ضرورية لتحقيق الاهداف المنصوص عليها في هذا القانون .

٨ ـ انشاء ودعم الاتصالات مع الاسواق المالية في الاسواق العربية والعالمية في تنمية اسواق الاوراق المالية وغيرها من الاسواق المجازة .

١٠ ـ القيام بخدمات وفعاليات اخرى ضرورية لدعم اهدافها .

رابعا ـ مزاولة النشاط في سوق العراق للاوراق المالية

صدرت موافقة هيئة الاوراق المالية غلى مزاولة سوق العراق للأوراق المالية

لنشاطه بتاريخ ١٤ حزيران ٢٠١٤ واتخذ مجلس المحافظين الية قرارا بتحديد الافتتاح في يوم الخميس الموافق ٢٨ حزيران ٢٠١٤ والذي شهد عقد اول جلسة في سوق العراق للأوراق المالية وعي الجلسة الوحيدة في هذا الشهر ، بلغ عدد الشركات المسجلة في اول شهر هي (١٥) شركة فقط ، وبلغ نهاية شهر كانون الاول ٢٠١٤ (٧٨) شركة مساهمة بعضها كان مدرجا في سوق بغداد للاوراق المالية المنحل . (التميمي٢٠١٢ :٦).

خامسا ـ اهم انجازات عام ٢٠٠٤ :

١ ـ التدريب والتطوير .

٢ ـ شراء بناية دائمية .

٣ ـ استكمال كافة متطلبات تشغيل السوق .

اعتمد سوق العراق للوراق المالية منذ افتتاحه على نظام المزايدة العلنية المكتوبة وقد خصص لكل شركة لوحة بلاستيكية خصص الجانب الايمن منها لتداول الوسيط المشتري فيما خصص الجانب الايسر منها لتداول الوسيط البائع ، ومن اهم مميزات التداول ان اسعار الاسهم المتداولة حرة تعتمد على عوامل العرض والطلب وعلى ما يتوفر من معلومات وبيانات من الشركات المساهمة وعن وضعها المالي وعن اهم التطورات الاقتصادية الجزئية والكلية في الاقتصاد العراقي والتوقعات المستقبلية ، وقد اعتمد سوق العراق للوراق المالية اجازات الوسطاء الصادرة من قبل سوق بغداد للاوراق المالية المنحل وسمح لهم بتنفيذ عمليات التداول فيه .(التميمي،٢٠١٢ :٦) .

سادسا ـ مركز الايداع العراقي :

يرتبط مركز الايداع العراقي مع سوق العراق للاوراق المالية ويقوم حاليا باستلام عقود التمويل المنفذ من قبل الوسطاء وادخالها الى قاعدة بيانات المركز ومن ثم اصدار كشوفات الى الشركات المساهمة تتم المصادقة علها من قبل قسم الشركات في السوق وتعتمد لاغراض تحويل ملكية الاسهم في الشركات المساهمة ومن المؤمل ان يمارس مركز الايداع العراقي دورا كاملا في فتح حسابات المستثمرين واجراء عمليات تحويل الملكية من قبله مباشرة بعد استخدام النظم الالكترونية وبما يساعد على حفظ وتسريع الدورة المستندية في عمليات تحويل الملكية المرتبطة بالتداول الالكتروني (التميمي ،٢٠١٢ : ٦) .

سابعا ـ النمو :

منذ عام ٢٠٠٤ كان التداول يتم بواسطة الفلم والورق ، حيث يقوم المستثمرين بالمناداة او الصراخ على السماسرة الذين يقفون بجانب السبورات البيضاء التي يظهر علها سعر البيع و الشراء لاسهم شركاتهم ، تم تعليق التداول لعدة اشهر في عام ٢٠٠٦ بسبب اعمال العنف انقطاع التيار الكهربائي ، في عام ٢٠٠٦ عقدت (٩٢) جلسة تداول (بمعدل جلسة كل اسبوع) ، وتم تداول ٥٧ مليار سهم (حيث بلغت قيمة الواردات ١٤٦ مليار دينار) التداول مفتوح الان ايام الاحد والثلاثاء والخميس من الساعة ١٠ الى الساعة ١٢ ظهرا ، بمعدل ست ساعات في الاسبوع تم فتح سوق العراق للمستثمرين الاجانب من ٢ اغسطس ٢٠٠٧ يذكر ان سوق العراق للاوراق المالية لم يتاثر بالازمة المالية الحالية .(التميمي ،٢٠١٢ :٦).

اضافتا الى ذالك استمرار نشاط البورصة اليومي الذي لم يتوقف نشاطها في احوج الظروف ولم ينقطع تواصلها المحلي والدولي الذي يظهر تحسن ادائها من خلال تطور مؤشرات النشاط والتداول السنوي بارتفاع مستمر ، المعروف انخفاض معدل صرف الدينار او ارتفاعه مرتبط بالدولار لوجود عوامل اخرى تؤثر في هذه الاشكالية وليس لسوق العراق أية علاقة بتغييرات سعر صرف العملات الاجنبية **لسببين :**

١ ـ عمليات بيع وشراء الاسهم في سوق العراق للاوراق المالية تتم بالدينار العراقي

٢ ـ ان تغييرات سعر صرف الدولار تتم بشكل تدريجي وليس جامح مما يعني ان تاثيراته على التداول في السوق محدودة .

ثامنا ـ سوق العراق للاوراق المالية الواقع والافاق المستقبلية :

تعاني سوق العراق للاوراق المالية من غياب المؤسسات الساندة التي تعمل على التقليل من وحدة تقلبات الاسعار وتخفيض المخاطر وزيادة سرع التداول فضلا عن افتقارها لمؤسسات التسوية والمقاصة والايداع والحفظ المركزي والقوانين المنظمة لعا وللارتقاء باداء هذه السوق وتمكينها من حشد المدخرات الداخلية وجذب الاستثمارات الخارجية **ويمكن بلورة مجموعة من المقترحات اهمها** :

١ ـ ضرورة معالجة اوجه القصور في مجال نقص المعلومات وعناصر الشفافية والافصاح المالي واساليب ونظم الادارة المالية مع الاستمرار في العمل على تطوير

واستكمال تنظيم الاطر القانونية والمؤسسية للسوق وخلق ودعم المؤسسات وادوات التعامل الحديثة من خلال : (التميمي ،٢٠١٢ :٦)

أ ـ اصدار التشريعات والقوانين التي تعزز الدور الرقابي للسوق وذلك بفصل الجهاز المعني باصدار الاحكام والقواعد التي تنظم اصدار وتداول الاوراق المالية عن الجهاز الذي يتولى ادارة السوق من ناحية ، وعن الجهاز الذي يتولى تسجيل وتحويل عقود شراء وبيع الاوراق المالية المتداولة وحفظ سجلات ووثائق المليكة من ناحية اخرى .

ب ـ تعزيز الشفافية بما والافصاح بما يتلائم مع المعايير الدولية باصدار نشرات يومية واسبوعية وشهرية وسنوية تتضمن معلومات عامة عن السوق وقرارات مجلس الادارة ومعلومات عن احجام التداول ومؤشرات الاسعار ، والتوجه نحو نشر تركيب البيانات من خلال شبكة الانترنت لمزيد من التعريف والزام الشركات المساهمة لتقديم تقارير ربع ونصف سنوية ،الكفيلة بتشجيع الادخار طويل الاجل والارباح واحداث حسابات ادخال من الاسهم المدرجة في الاسواق تتمتع بتخفيض الضرائب على الارباح على ان يتم السماح لشركات التمويل بالتعامل في هذه الاسواق مع التشجيع غلى زيادة الادوات والبدائل الاستثمارية المتاحة للمشروعات القابلة للتحويل الى اسهم وصناديق الاستثمار .

د ـ تعديل الانظمة الضريبية بادخال تعديلات واسعة على الانظمة الضريبية المتبعة بهدف خلق الحوافز اللازمة لتشجيع التعامل في الاوراق المالية من ناحية وجذب الاستثمارات الاجنبية من ناحية اخرى ، والعمل على تخفيض او الغاء الضرائب على العوائد الجارية والضرائب على الارباح الراسمالية الناتجة عن التعامل في الاوراق المالية .

هـ تطوير انظمة التداول والمقاصة والتسوية باستخدام انظمة التداول الالكتروني لرفع كفاءة وسرعة التعامل بالاوراق المالية وزيادة الشفافية والامان لدى المتعاملين ، وادخال خدمة التداول عن بعد وذلك من اجل تمكين شركات الوساطة من اتمام الصفقات من مكاتبها دون الحاجة الى وجود مندوبين عنها في السوق ، اما بالنسبة لانظمة التسوية والحفظ المركزي فينبغي انشاء مركز للايداع والحفظ المركزي يتميز بالكفاءة ويعمل بصورة مستقلة عن السوق ، ويقوم بمزاولة تسجيل ونقل الملكية بين الوسطاء .

٢ ـ عمل خطة اعلامية للتعريف بفرص ومزايا الاستثمار المالي في العراق من خلال :

أ ـ تطوير المقع الالكتروني للسوق ليخدم عملية الترويج للشركات المساهمة ونشر

بيانات كافية وسهلة الاستقرار بعدة لغات بالاضافة الى ما يتم نشره عند الدعوة للاكتتاب في اصدارات جديدة من الاسهم وبحيث يتم نشر الاكتتاب على كل ما يهم المستثمر ويساعده على اتخاذ القرار المناسب له .
ب ـ توفير البيانات الدورية عن انشطة الشركات وبصفة خاصة الميزانية السنوية وحساب الارباح والخسائر والتوزيعات وتفارير مجالس الادارة .
ج ـ اقامة اللقاءات والندوات للتعريف باهمية الاستثمار بالشركات المساهمة من خلال سوق الاوراق المالية ، وصناديق الاستثمار .
د ـ تشجيع انشاء نوادي الاستثمار التي تساهم في زيادة الوعي الاستثماري وزيادة الوعي الادخاري .
ثالثا ـ تنشيط سوق الاسهم من خلال ما ياتي :
أ ـ التوسع في اصدار الاسهم العادية والممتازة
ب ـ تشجيع انشاء صناديق الاستثمار التي تمكن صغار المستثمرين من بناء محفظة استثمارية تتوافر فيها جميع متطلبات التنوع بما يتلائم مع المستثمر الصغير كما يمكن للشركات الكبيرة والحكومة المشاركة في مثل هذه الصناديق .

رابعا ـ تنشيط سوق السندات من خلال ما الاتي :
١ ـ ربط تمويل العجز في الموازنة العامة بتطوير سوق الاوراق المالية وذلك باقتصار التمويل على اصدار السندات والاذون ذات الاجال المختلفة باسعار فائدة سوقية مناسبة وطرحها للاكتتاب العام .
٢ ـ طرح سندات طويلة الاجل لتمويل مشروعات البنية الاساسية بدلا من الاعتماد في تمويلها على الموازنة العامة للدولة .
٣ ـ تشجيع الشركات المساهمة باصدار السندات التي تتفق واحتياجاتها التمويلية .
٤ ـ الاهتمام باصدار السندات القابلة للتحويل الى اسهم اذا ما رغب حامل السند في ذلك .
٥ ـ دراسة امكانية اصدار السندات يرتبط عائدها بمعدلات التضخم لتغطية الانخفاض في القوة الشرائية لاموال المستثمر في السندات .
٦ ـ التشجيع على اصدار بعض انواع السندات المضمونة بالاصول الثابتة او الرهن العقاري .
٧ ـ الاهتمام باصدار السندات بالعملات الاجنبية لجذب رؤوس الاموال الاجنبية .

المبحث الثالث

قد تناول هذا المبحث فقرتين اساسيتين هما :
اولا ـ نبذة تاريخية عن شركات الاستثمار
ثانيا ـ تحليل دور شركات الاستثمار في السوق

اولا ـ شركات الاستثمار المالية : هي شركات تختص بتجميع رؤوس الاموال المتناثر لاستثمارها لحسابها او لحساب عملائها من خلال محافظ تتولى تكوينها وادارتها ولم تكن هذه الشركات محل اهتمام التشريع على مستوى العالم وانتشارها في الحياة العلمية الا مؤخرا فاول تشريع على مستوى العالم كان قانون شركات الاستثمار الامريكي سنة ١٩٤٥ م ، اما في العراق فلم يتطرق التشريع العراقي لهذه الشركات الا في قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ م المعدل ، وان شركات الاستثمار المالي ليست نوعا مختلفا من الشركات بل هي من الانواع المعروفة في قوانين الشركات وغالبا ما تتخذ شكل شركة مساهمة بيد انها تتمتع بخصوية وخاصتا في التشريع تتمثل في تنظيمها من قبل اكثر ، تاسست شركات الاستثمار في العراق وفق احكام المادة (٩) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ حيث تاسست اول شركة استثمارية في العراق هي شركة الامين للاستثمار المالي ، براسمال قدرة مائة مليون دينار في ١٩٩٩\٤\٢٨ وتاسست شركة الايام للاستثمار المالي براسمال قدرة مائة مليون دينار في ١٩٩٩\١٠\٠٩ وهكذا تتعاقب تاسيس الشركات الاستثمارية المالية حتى وصلت ٩ شركات .

ثانيا ـ تحليل دور شركات الاستثمار في دعم سوق العراق للأوراق المالية

يبين جدول (١) مؤشرات التداول موزعة قطاعيا في السوق النظامي لعام ٢٠١٥

جدول (١) مؤشرات التداول موزعة قطاعيا في الوق النظامي لعام ٢٠١٥

القطاع	عـــــدد الاسهم المتداولة	الاهمية %	حجم التداول	الاهمية %
المصارف	٥٣٩,٤٥٩,٩١٠,١٩٠،	٩٣.٠٧	٣٥٥,٨٩٥,٦٧٤,٥٠٠	٧٨.٠١
الاتصالات	١,٢٣٦,١٦٢,٩٩٨	٠.٢١	٨,٧٨٧,٣٩٦,٧٠٧	١.٩٣
التامين	١,٣٨٩,٤٥٩,١٨٧	٠,٢٤	1,317,018,928	١.٩٣
الاستثمار	٣٩٨,٩٥٩,٢٩٤	٠.٠٧	٣٤٢,٥٩٧,٥٦٩	٠.٠٨
الخدمات	٨,١٠٧,٠١٧,٧٥٣	١.٤٠	٢٤,٨٠٢,٤٤٢,٦٦٩	٥.٤٤
الصناعة	٢٦,١٨٥,٣٧٩,٧٩٣	٤.٥٢	٣٩,٧٦٠,٩٢١,٨٣٦	٨.٧٢
السياحة والفنادق	١,٥٢١,٩٥٠,٣٤١	٠.٢٦	١٩,٣٦٨,٢٤٠,٨٩٣	٤.٢٥
الزراعة	١,٣٣٢,٤٤٧,٧٧٧٧	٠.٢٣	٥,٩٤١,٤٦٢,٧٦٨	١.٣٠
المجموع	٥٧٩,٦٤٠,٢٨٧,٣٣٣	١٠٠	٤٥٦,١٧٩,٧٥٥,٨٧١	١٠٠

المصدر: التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية لعام ٢٠١٥

هنـــاك دور يكـــاد يكـــون ضـــعيف لقطـــاع الاســـتثمار فـــي دعـــم ســـوق العـــراق لـــلأوراق الماليـــة ويمكننـــا مـــن خـــلال تنـــاول الجـــدول (١) الـــذي يبـــين مؤشـــرات التـــداول الموزعـــة قطاعيـــا فـــي الســـوق النظـــامي لعـــام ٢٠١٥ اذ يبـــين الاهميـــة النســـبية لعـــدد الاســـهم المتداولـــة وحجـــم التـــداول لجميـــع القطاعـــات المســـاهمة فـــي ســـوق العـــراق لـــلاوراق الماليـــة وقـــد كانـــت نســـبة مســـاهمة القطـــاع المصـــرفي لعـــدد الاســـهم المتداولـــة بنســـبة ٩٣.٠٧ % ثـــم جـــاء قطـــاع الصـــناعة بالمرتبـــة الثانية بنسبة ٤.٥٢ %

وقطاع الخدمات ١.٤ %

وقطاع السياحة والفنادق ٠.٢٦ %

وقطاع التأمين ٢٤ %

وقطاع الزراعة ٢٣ %

وقطاع الاتصالات ٠.٢١ %
وجاء قطاع الاستثمار في المرتبة الاخيرة بنسبة٠.٠٧ %

ويبين جدول (٢) القيمة السوقية للشركات المساهمة في السوق النظامي لعام ٢٠١٥

جدول (٢)

اسماء الشركات	رأس المال	سعر الاغلاق	القيمة السوقية
الوئام للاستثمار المالي	٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٠.٨٩٠	١,٧٨٠,٠٠٠,٠٠٠
الزوراء للاستثمار المالي	١,١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٠.٥٢٠	٥٩٨,٠٠٠,٠٠٠

المصدر :التقرير السنوي لسوق العراق للاوراق المالية لعام ٢٠١٥

إن شركة الوئام الاستثمارية التي تمتلك رأسمال قدره (٢) مليار دينار وكانت قيمتها السوقية في السوق (١٧٨٠٠٠٠٠٠٠) دينار، وكذألك شركة الزوراء الاستثمارية التي تمتلك رأسمال قدره (١١٥٠) مليار ومائة وخمسون مليون دينار وكانت قيمتها السوقية (٥٩٨٠٠٠٠٠٠) دينار عراقي.

ويبين الجدول (٣) معدل دوران الأسهم لشركات الاستثمار المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية لعام ٢٠١٥

جدول (٣)

اسماء الشركات	رأس المال	عدد الاسهم المتداولة	معدل دوران السهم
الوئام للاستثمار المالي	٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٣١٧,٨١٧,٢٠١	١٥.٨٩
الزوراء للاستثمار المال	١,١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٨١,١٤٢,٠٩٣	٧.٠٦

المصدر: التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية لعام ٢٠١٥

ان شركة الوئام الاستثمارية التي تمتلك رأسمال قدره(٢)مليار دينار وعدد اسهمها المتداولة التي تبلغ (٣١٧,٨١٧,٢٠١) دينار بعدل دوران (٨٩'١٥) وكذلك شركة الزوراء التي تمتلك رأسمال قدره (١١٥٠٠٠٠٠٠٠)مليار ومائة وخمسون مليون دينار وعدد اسهمها المتداولة (٨١١٤٢٠٩٣) دينار وبمعدل دوران (٧٠٦).

ويبين جدول (٤) مؤشرات التداول القطاعية المشترات لغير العراقيين في لسوق النظامي لعام ٢٠١٥

جدول (٤)

القطاع	عدد الاسهم المتداولة	الاهمية %	حجم التداول	الاهمية %
المصارف	64,846,877,748	89.81	52,624,797,098	٧١.٨٩
الاتصالات	577,522,710	0.80	3,838,840,530	5.24
التامين	192,471,547	0.27	140,778,901	0.19
الاستثمار	600,573	0.00	540,516	0.00
الخدمات	918,221,403,	1.13	3,175,294,149	4.34
الصناعة	5,725,406,992	7.93	11,626,819,106	15.88
الفنادق	42,917,099	0.06	1,789,471,259	2.44
الزراعة	2,227,500	٠.٠٠	3,921,575	0.01
المجموع	72,202,245,572	١٠٠	73,200,463,,133	١٠٠

المصدر :التقرير السنوي لسوق العراق للاوراق المالية لعام ٢٠١٥

ومن الملاحظ في الجدول (٤) ان دور قطاع الاستثمار المالي ضعيف في سوق العراق للاوراق المالية الذي يبين مؤشرات التداول القطاعية المشترات لغير العراقيين في سوق العراق النظامي لعام ٢٠١٥ اذ يبين عدد الاسهم وحجم التداول لجميع القطاعات المساهمة في سوق العراق النظامي وقد كانت نسبة القطاع المصرفي لعدد الاسهم المتداولة بنسبة ٨٩٨١ %.

وقطاع الصناعة ٧.٩٣ %

وقطاع الخدمات ١.١٣

وقطاع الاتصالات ٠.٨٠ %

وقطاع التأمين ٠.٢٧ %

وقطاع الفنادق ٠.٠٦ %

وقطاع الزراعة ٠.٠٠ %

واحتل قطاع الاستثمار في المرتبة الاخيرة بنسبة ٠.٠٠ %

فـي الجـدول (٥) يبـين عـدد الاسـهم المودعـة وعـدد المـودعين العـراقيين وغيـر العراقيين لغاية ٢٠١٥/١٢/٣١ في سوق العراق للاوراق المالية

جدول (٥)

اسم الشركة	رأس المال	رأس المال المودع	ملكية المساهمين المودعين		عدد المساهمين		
			عراقيين	غير عراقيين	عدد المساهمين	عراقيين	غير عراقيين
الامين للاستثمار المالي	1,000,000,000	933,519,475	871,142,974	62,376,501	٢٥٧	٢٤٨	٩
الباتك للاستثمار المالي	1,000,000,000	898,860,839	898,860,839	0	٣٦	٣٦	٠
الخير للاستثمار المالي	7,000,000,000	2,519,418,757	2,519,418,757	67,603,780	٢٩٩	٢٣٩	٦٠
بين النهرين للاستثمار المالي	1,000,000,000	830,402,480	830,402,480	950,000	٧٨	٧٣	٥
الوئام للاستثمار المالي	2,000,000,000	1,939,185,928	1,916,953,878	22,232,050	٢٠٩	١٥٥	٥٤
الزوراء للاتثمار المالي	١,١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	481,092,338	478,889,338	2,203,000	١٣٤	١٢٧	٧
المجموع	13,150,000,000	7,672,033,597	7,515,668,266	156,365,331	١٠١٣	١٣٥	١٣٥

المصدر :التقرير السنوي لسوق العراق للاوراق المالية لعام ٢٠١٥

فـي جـدول (٥) يتبـين لنـا رؤوس امـوال الشـركات الاسـتثمارية المسـاهمة فـي سـوق العـراق لـلاوراق الماليـة لعـام ٢٠١٥ ومجموعـة البـالغ (١٣) مليـار و(١٥٠) مليـون دينـار حيـث كانـت ملكيـة المسـاهمين العـراقيين اكبـر بكثيـر مـن ملكيـة المسـاهمين الغيـر عـراقيين فـي السـوق ،بلغـت ملكيـة المسـاهمين العـراقيين (٧) مليـار (٥١٥) مليـون وسـتة مائـة وثمـان وسـتون الـف ومئتـان

وستة وعشرون الف دينار . وكما بلغ عدد المودعين العراقيين ٨٧٨ مودع بينما كان عدد المودعين غير العراقيين ١٣٥ مودع.

الاستنتاجات

١-ان وجود شركات الاستثمار يعتبر اداة مهمة في تقديم القروض للافراد ومنضمات الاعمال مما يساعد المنضمات الناجحة في الحصول على التمويل واستثماره.

٢-كما تعتبر شركات الاستثمار حلقة الوصل بين السوق النقدية والاسواق الاخرى كما تعتبر وسيلة للحصول على قرض اخر بعد المصارف اي تمويل الافراد الذين يحصلون على قرض من المصارف وهي تعتبر بمثابة المشرع على تقديم اكبر قدر ممكن من الدين.

تعتبر شركات الاستثمار من المؤسسات المالية التي تقدم الاحتياجات المالية التي لا تقدمها المصارف مثل التمويل الاجيري.

٣-ان شركات الاستثمار من المؤسسات المالية المهمة بعد المؤسسات المصرفية وشركات التمويل التجارية الكبيرة بما تقدمه من قروض مختلفة للمشاريع الصغيرة.

ويعتبر السوق المالي من المصادر المهمة والحيوية في تمويل القطاعات وزيادة رؤوس اموالها وخاصتا الشركات التي تستثمر اموالها بشكل ناجح.

٤-ان سوق العراق حديث نسبيا قياسا بباقي الاسواق المالية العالمية

٥-ان ادوات الاستثمار الرئيسية في السوق هي شهادات الملكية المتمثلة بالاسهم والسندات .

التوصيات

ان العراق بحاجة ماسة الى تمويل الكثير من المشروعات الاستثمارية والتي يصعب على الدولة تمويلها بشكل كامل ،إذ لا بد من توفير مصدر مهم للتمويل الاستثماري في العراق الا هو سوق المال بسبب الدور الذي يمكن ان يمتلكه في جميع المدخرات المحلية وتوظيف رأس المال المحلي في جذب رأس المال الاجنبي وتوظيفها نحو الاستثمارات العراقية المحلية ،لذا

لابـد ان يحضـى سـوق المـال باهتمـام كبيـر مـن قبـل المؤسسـات والادارات الحكوميـة العراقيـة فـي سـبيل دعـم وتطـوير الاقتصـاد العراقـي . ان شـركات الاسـتثمار الماليـة مـا زال دورهـا ضـعيف فـي مسـاهمة ودعـم سـوق العـراق للاوراق المالية

والشـركات الاجنبيـة ،اذا إن التمويـل يعتبـر مـن الضـروريات المهمـة للشـركات المسـاهمة فـي سـوق العـراق لـلاوراق الماليـة لـذا لا بـد مـن دعمهـا ورفـع معدلات ايراداتها بالشكل الذي يخلق الجاذبية في اقتناء اسهمها.

ان المسـتثمرون فـي العـراق حـديثو التجربـة باسـواق المـال ولا بـد مـن تـوجيههم نحـو الاسـتثمار علـى اسـس علميـة وتعـريفهم بتلـك الاسـواق عـن طريـق نشـر الكـراريس والمجـلات وجرائـد توعويـة وتقـديم التسـهيلات والمعونـات للمسـتثمرين الاجانـب ورفـع العراقيـل امـامهم وتـوفير منـاخ اسـتثماري بشـكل صحيح.

المصادر:

أ- علاء فرحان طالب،حيدر يونس الموسوي مممد فايز حسن،إدارة الموسسات المالية مدخل فكري معاصر، دار الايام للنشر والتوزيع ،عمان،2013

ب - عبد الغفار حنفي ،رسمية قرياص، الاسواق والمؤسسات المالية وشركات التأمين والبورصات وصناديق الاستثمار، مركز الاسكندرية ،مطابع روبد .1999
البراوي ،شعبان، محمد سلام، بورصة الاوراق المالية من منطور اسلامي،دار الفكر ، دمشق، الطبعة الثانية ،1426هـ
.

ج- التميمي ، حسين ثغب ،البورصة. نموها ومؤشرات لفاعلية القطاعات الاقتصادية ، جريدة الصباح عدد2/2/2012

د- جريدة المدى،الاستثمار الاجنبي بسوق الاوراق المالية بغداد والبورصة العراقية ،العدد 3495، السبت 31/12/2012

هـ - الربيعي ، فلاح خلف ، سبل الارتقاء بسوق العراق للاوراق المالية ،جريدة الصباح عدد 26 /حزيران /2009 .

ز- أبو أبي : كاتب لديه ثلاث روايات http: //Islam fin. Go-forum. Net/12541topicHh , see at 25 april 2015

ر- التقرير السنوي لسوق العراق للاوراق المالية لعام 2015